الفصل الرابع عشر

# القانون التجاري الدولي والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف

## International Trade Law and Multilateral Trade Negotiations

التبادل التجاري غير الرسمي عبر المسافات البعيدة ضارب في القدم - منذ آلاف السنين - دون وجود ضوابط وأسس قانونية، لكن كما هو الحال في كل الأسواق فمن شأن التجارة الدولية أن تزدهر بصورة أفضل في ظل نظام متوافق عليه وقوانين تضبط السلوكيات ووسيط مقبول يتم التبادل وفقا له. مع ظهور الأمم الحديثة بدأت الحكومات في الدخول في مفاوضات فيما بينها بغية الوصول إلى اتفاقيات رسمية تنظم التبادل التجاري الثنائي. في القرن التاسع عشر برز معيار الذهب كنظام مدفوعات واسع القبول، إلا أن المدفوعات في الحقيقة كانت تتم عبر عملات في مصاف الذهب (مثل الجنيه البريطاني) وليست عبر الذهب نفسه. عمل هذا النظام بصورة معقولة خلال الازدهار النسبي في العقود السابقة للعام ١٩١٤م، إلا أن الحروب التجارية الطويلة لم تكن غير

شائعة[١]. لكن حدة التوتر ازدادت عندما بدأت الدول القيادية في التنافس على الأسواق، وتحول التنافس الاقتصادي إلى حرب عالمية في عام ١٩١٤م. كل المحاولات التي تمت لاستعادة نظام تجاري عالمي قائم على موانع تجارية معقولة وأسعار صرف ثابتة لم تكن ناجحة. لم تكن الدول مستعدة للتخلي عن الاستقلالية وعن الأحادية فيما يخص سياستها التجارية والنقدية وفي خلال ثلاثينيات القرن الماضي زادت وتيرة تبني السياسات التجارية ذات الدوافع الوطنية (مثلا، لمكافحة البطالة وخلق مناطق نفوذ) مما زاد من التوترات العالمية. اعتبر صانعو السياسة الكبار في الولايات المتحدة وبريطانيا أن غياب نظام اقتصادي عالمي مناسب أحد الأسباب المؤدية إلى اندلاع الحرب العالمية، ومن ثم يجب عمل اللازم لإصلاح ذلك في فترة مابعد الحرب.

صمم نظام ما بعد ١٩٤٥م لوضع الأسس اللازمة لخلق أوضاع تنافسية صفرية المحصلة (مثلا، يحق للدول تخفيض أسعار صرف عملاتها) وكذلك لمواجهة

---

(١) ظهرت حروب تجارية، مثلا، بين فرنسا وإيطاليا (١٨٨٨-١٨٩٨م)، وبين سويسرا وفرنسا (١٨٩٣-١٨٩٥م)، وبين ألمانيا وروسيا (١٨٩٣-١٨٩٤م)، وبين ألمانيا وأسبانيا (١٨٩٢-١٩٠٦م) وبين ألمانيا وكندا (١٨٩٧- ١٩١٠م). طول فترة هذه الحروب يشير في أحيان كثيرة إلى أن إضرارها أيسر من إخمادها – السبب الذي أشعل حرب ألمانيا كندا هو تبني الأخيرة لجمارك تفضيلية للواردات من داخل الإمبراطورية البريطانية؛ لم تنجح الإجراءات التي اتخذتها ألمانيا في إلغاء السياسات الكندية التفضيلية، وقد أقرت ألمانيا بذلك إذ لم تتخذ أي إجراءات ضد أستراليا وجنوب إفريقيا عندما حذتا حذو كندا، لكن إزاء اللامبالاة الكندية لم يكن في مقدور ألمانيا سحب إجراءاتها الثأرية دون إراقة ماء وجهها، ومن ثم استمرت تلك الحروب التجارية لأكثر من عقد من الزمان.

إخفاقات السوق. في العام ١٩٤٤م وفي قرية "Bretton Woods"، تم التوصل لاتفاقية إنشاء مؤسستين: صندوق النقد الدولي لمراقبة أسعار الصرف والترتيبات النقدية العالمية الأخرى، والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (والذي انطبع عليه اسم البنك الدولي لاحقا). مؤسسة ثالثة هي منظمة التجارة الدولية (International Trade Organization, ITO) قصد لها أن تكون مكملة لمؤسستي بريتون وودز لكن مفاوضات ميثاق الـ(ITO) امتدت طويلا، وبالرغم من التوصل لمسودة اتفاق في هافانا عام ١٩٤٨م إلا أنه اتضح جليا أن مجلس النواب الأمريكي لن يجيز تلك الاتفاقية. كانت القضية الرئيسة هي عدم استعداد الولايات المتحدة، والعديد من الدول الأخرى، للتخلي عن استقلال سياساتها التجارية لصالح منظمة دولية.

كانت الإدارة الأمريكية، على أي حال، حريصة على تخفيض الرسوم الجمركية العالية منذ حقبت الثلاثينيات، ورغبت في التوصل لاتفاق إطاري زمني للتخلص من تلك الرسوم. في عام ١٩٤٧م قامت ثلاث وعشرون دولة، بما فيها الدول الكبيرة، بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (General Agreement on Tariffs and Trade, GATT) والتي حوت اللوائح المبدئية لمنظمة (ITO)، أنظر (Curzon,1965; Irwin, Mavroidis, and Sykes, 2008). يقضي البند الأول من الـ(GATT) بأن يتم التعامل التجاري ما بين الدول الموقعة بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية (Most-Favored Nation, MFN). وقد أرست قاعدة الـ MFN غير المشروطة أن أساس نظام الـ GATT هو عدم التمييز. سمحت بعض البنود الأخرى في الاتفاقية باستثناءات لقاعدة الـ MFN لكن لا يتوقع لهذه الاستثناءات أن تكون من الظواهر الغالبة في الاقتصاد العالمي. إضافة لذلك انطوت بنود الـ

GATT على لوائح قصد منها للسياسة التجارية أن تكون على أعلى مستويات الشفافية والكفاءة. إن كان لا بد من تقييد الواردات فيجب أن يتم ذلك عبر الرسوم التعرفية، ويجب عدم استخدام الأدوات الأخرى، مثل إجراءات التقييم الجمركي (Custom Valuation) كبدائل لإجراءات التقييد التجاري الرسمية. وافقت كل الدول على وضع سقف لمعدلات رسومها الجمركية والتزمت بضمان عدم تجاوز ذلك السقف مستقبلا، وكان ذلك أحد متطلبات أي اتفاقية لتبادل تخفيض الرسوم.

كان للـ GATT مكتب صغير لإدارة شئونها بعكس البيروقراطيات الضخمة التي أنشئت في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. ومن مميزات الـ GATT الأخرى أن الأعضاء يتخذون القرارات بالإجماع وليس بالتصويت المرجح بأوزان الأعضاء. إن غياب سلطة عليا دولية على قمة الـGATT وكون القرارات تتخذ فيها بالاجماع يدل على حساسية الدول فيما يخص السيادة على سياساتها التجارية. لكن خلال سلسلة من جولات تفاوضية متعددة الأطراف تم إحراز تقدم في تخفيض مستوى الرسوم الجمركية. هذه الطريقة في المساومة ومخرجاتها سوف تستعرض تحليليا في الجزء التالي.

يمكن عرض عدة نظريات لتفسير نشوء ونجاح الـGATT. يعتبر القانون "سلعة عامة"، ومن مشاكل النظام التجاري الدولي في الفترة ١٩١٩-١٩٣٩م أن الدول الرئيسة فيه لم تكن تدرك أنه من مصلحتها المساهمة والعمل على توفير تلك السلعة العامة. كانت للولايات المتحدة الأمريكية أهمية لا تجارى في الاقتصاد العالمي بعد عام ١٩٤٥م وكان التزامها بفكرة الـGATT ضروريا لإنشائها. وكان من منظور اقتصادات دول أوروبا الغربية وتوابع الإمبراطورية

البريطانية وعدد قليل من الدول المستقلة أن الـــGATT تستحق التوقيع عليها؛ وذلك لإلزام الولايات المتحدة بالتخفيضات الجمركية المترتبة على الاتفاقية.

يمكن من ناحية أخرى النظر إلى الـــGATT على أساس أنها نشأت كاستجابة لوضع (معضلة السجين Prisoner's Dilemma) عندما تحاول الدول الكبيرة فرض تعرفتها المثلى على الآخرين. ففي غياب التزامات فعالة تمنع ردود الأفعال الثأرية، يمكن وبسهولة شديدة رسم سيناريو تقوم فيه كل الدول الكبيرة بفرض رسوم جمركية، وتتصاعد ردود الأفعال الثأرية بصورة حلزونية تجعل الكل في مستوى رفاه أقل من ذي قبل. ينطبق مثل هذا السيناريو على ردود الأفعال التي أعقبت زيادة الرسوم الأمريكية في عام ١٩٣٠م أو على محاولات ألمانيا في نفس الفترة لخلق بؤر نفوذ في أوروبا الشرقية، وفي الحالتين لم تكن النتائج المترتبة في حسبان أو مصلحة الدولتين. كانت اتفاقية الجات شكلا من أشكال نزع السلاح الجمركي التزمت فيه الدول الموقعة على عدم توجيه الضربة الأولى في حرب جمركية.

مهما كانت الأسباب الكامنة وراء قيام الـــGATT ونجاحاتها المبدئية، فإن أفضل مقياس لقيمة هذه الاتفاقية في المدى البعيد هو العدد المتزايد من الدول الموقعة عليها. ففي الجولة الأخيرة للمفاوضات كان الناتج الرئيس هو إنشاء سكرتارية دائمة، أي منظمة التجارة العالمية WTO، في عام ١٩٩٥م. صارت اتفاقية الـــGATT هي المستند الأساسي للقانون التجاري للـــ WTO وصارت الدول الموقعة على الـ GATT (١٢٨ دولة) أعضاء مؤسسين لـلـ WTO. وفي يناير ٢٠٠٧م صارت فيتنام العضو رقم ١٥٠ في الـــ WTO.

## المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف
## Multi-lateral Trade Negotiations

تبنت الجولات الأولى لمفاوضات الـ GATT قاعدة المنتج (المموّن) الرئيس. تقوم الدولة بتحديد أحد الأسواق المهمة لصادراتها، وتفاوض من أجل الحصول على نفاذ أسهل لذلك السوق مقابل أن تفتح هي أسواقها لسلعة مهمة بالنسبة للدولة الأخرى. جرى تعميم مثل هذه الاتفاقيات بين كبار المنتجين لسلعتين عبر قاعدة الدولة الأولى بالرعاية (Most Favored Nation, MFN). هذا النوع من تحرير التجارة السلعي ساعد في توفير مناخ من الموانع التجارية المنخفضة في فترة الخمسينيات من القرن العشرين، لكن لم تشارك كل الدول الموقعة على الـ GATT في كل جولات المفاوضات (انظر جدول ١٤,١) ومن ثم كان مسار التحرير السلعي بطيئا لتحقيق تخفيض عام لمعوقات التجارة.

شهدت جولة مفاوضات كندي (Kennedy Round) (١٩٦٤-١٩٦٧م) أول محاولة للوصول لاتفاقية شاملة لخفض الرسوم الجمركية. وبالرغم من أنها كانت أطول الجولات حتى ذلك الحين إلا أنها نجحت في إحداث تخفيض حقيقي في الرسوم الجمركية. كانت نقطة الضعف الرئيسة للـGATT في ذلك الوقت هي عدم شمول عضويتها. فقد حوت كل الدول التجارية الرئيسة والتي منحت بصورة عامة (لكن ليس دائما وليس بصورة تعاقدية رسمية) معاملة الدولة الأولى بالرعاية (MFN) لغير الموقعين على الاتفاقية. لكن معظم الدول النامية لم توقع وحتى تلك التي فعلت، مثل الهند أو دول أمريكا الجنوبية، تجاهلت الـ GATT بصورة كبيرة في فترة الستينيات. كانت إحدى النتائج المترتبة على هذا الوضع هو أنه تم تجاهل السلع الأهم لمصدري الدول النامية، ويظهر ذلك بصورة جلية جدا في بقاء الزراعة والمنسوجات والملابس خارج خلية خفض المعيقات التجارية.

الجدول رقم (١, ١٤). جولات المفاوضات التجارية WTO / GATT.

| الزمن | اسم الجولة | عدد المشاركين |
|---|---|---|
| ١٩٤٧ | جولة جنيف Geneva Round | ٢٣ |
| ١٩٤٩ | جولة أنيسي Annecy Round | ١٣ |
| ١٩٥١ | جولة توركي Torquay Round | ٣٨ |
| ١٩٥٦ | جولة جنيف Geneva Round | ٢٦ |
| ١٩٦٠ – ١٩٦١ | جولة ديلون Dillon Round | ٢٦ |
| ١٩٦٤ – ١٩٦٧ | جولة كندي Kennedy Round | ٦٢ |
| ١٩٧٣ – ١٩٧٩ | جولة طوكيو Tokyo Round | ١٠٢ |
| ١٩٨٦ - ١٩٩٤ | جولة أورجواي Uruguay Round | ١٢٣ |
| ٢٠٠١ - | جولة الدوحة للتنمية Doha Development Round | |

خروج الزراعة من مفاوضات خفض الجمرك يدل على سطوة جماعات الضغط المناصرة للزراعة في الدول الغنية وعلى غياب جماعات قوية مناوئة لها. كان أول من تقدم بطلب إخراج الزراعة من المفاوضات هي الولايات المتحدة عام ١٩٤٥م، ولكن عندما كونت ست دول أوروبية اتحادا جمركيا في الستينيات كانت سياساتها الزراعية العامة (Common Agricultural Policy, CAP) أكثر إعاقة للتجارة، بينما كانت أعلى مستويات الحمائية الزراعية من نصيب اليابان وكوريا وبعض الدول الأوروبية الصغيرة[٢]. إن القيود التجاريةعلى المنسوجات والملابس

(٢) تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن معدلات الدعم للمنتجين (Producer Support Estimates, PSEs) – والتي تقيس الأثر الكلي على عائدات المزارعين مقارنة بعائداتهم عند الأسعار العالمية – كانت كالتالي في عام ٢٠٠٤م: الاتحاد الأوروبي ٣٣٪، اليابان ٥٦٪، الولايات المتحدة ١٨٪، كوريا ٦٣٪، تركيا٣٠٪، سويسرا ٦٨ ٪، أيسلندا ٦٩٪، النرويج ٦٨٪، أستراليا ٤٪، نيوزلندا ٣٪.

والتي تعود إلى عام ١٩٥٥ عندما قررت الولايات المتحدة مفاوضة اليابان على كبح طوعي للصادرات(VER) بالنسبة للمنسوجات القطنية، والذي تبلور في صورة ترتيبات مجموعة الألياف (Multi-Fiber Agreement, MFA)، تبين المشاكل الناتجة من الحمائية الجزئية لقطاع تكثر فيه فرص وإمكانيات الإحلال بين الألياف المختلفة وبين المنتجين ذوي الأجور المنخفضة. أدى حصر الواردات من اليابان إلى نمو الواردات من هونج كونج، وبعد ذلك من منتجين آخرين ذوي أجور منخفضة. أتاحت اتفاقية القطن قصيرة المدى عام ١٩٦١م واتفاقية القطن طويلة المدى عام ١٩٦٢م للموقعين على الـــGATT الدخول في مفاضات ثنائية مع منتجي القطن والمنسوجات والملابس ذوي الأجور المنخفضة بغية التوصل إلى قيود كمية على الواردات. وقد أدت هذه القيود الكمية على واردات القطن إلى تحول المستهلكين نحو مواد أخرى، وفي عام ١٩٧٤م تم توسيع نطاق اتفاقية القطن طويلة المدى، عبر آلية ترتيبات مجموعة الألياف (MFA)، لتشمل الأصواف والألياف الصناعية. حصل المصدرون على وعود بزيادة الكميات المستوردة بمعدلات عالية، ولكن الذي حدث هو العكس، ففي خلال السبعينيات والثمانينيات تقلصت الكميات المستوردة وشملت القيود الكمية موادا أخرى؛ وبنهابة الثمانينيات صارت ترتيبات مجموعة الألياف (MFA) أكثر الموانع التجارية تكلفة للدول الغنية[٣]. مجملا فقد أحدثت الـ (MFA) سوءًا في توزيع الموارد

(٣) استفادت بعض الدول الغنية، فمثلا في الاتحاد الأوروبي تمتع صانعو الملابس في إيطاليا بالحماية من المنافسة الخارجية. بينما تبلورت ترتيبات مجموعة الألياف (MFA) عبر الزمن دونما اعتبار للتغيرات في الميزة النسبية، بات من المستحيل معرفة الدول الفقيرة التي استفادت من هذا الوضع مقارنة بوضع لا توجد فيه الـ (MFA). وعلى الرغم من أن الـ (MFA) فرضت تكاليف باهظة على الدول النامية ككل إلا أن العديد من المصدرين لم يكونوا متحمسين للإصلاح؛ =

عالميا؛ والخاسرون من جراء ذلك هم المستهلكون والمنتجون الأكفاء، لكن كان هناك العديد من المستفيدين والذين قاوموا إصلاح ذلك النظام. أفرزت الـ (MFA) دروسا لحكومات الدول الغنية عن الأخطار الناجمة من اتباع طريق الحمائية؛ فحصر واردات الأقطان من اليابان أدى أخيرا إلى حصر على كل المنسوجات والملابس من كل الدول ذات الأجور المنخفضة[٤].

واصلت جولة مفاوضات طوكيو(١٩٧٣-١٩٧٩م) عملية الخفض الشامل للرسوم الجمركية حتى وصلت مستويات الرسوم بين أعضاء الـ (GATT)، على معظم السلع المصنعة باستثناء المنسوجات والملابس، إلي أقل من ١٠٪. كذلك بدأت جولة طوكيو في معالجة المسائل الأكثر صعوبة والمتعلقة بالموانع غير الجمركية على التجارة (NTBs) والتي عادة ما تكون أقل شفافية وأصعب قياسا مقارنة بالرسوم الجمركية. ولأنه من الممكن استخدام الموانع غير الجمركية كبدائل للموانع الجمركية فقد صار من المنطقي أن تستصحب اتفاقيات خفض الجمرك بنودا حول متى يسمح باستخدام الموانع غير الجمركية (مثلا، على أساس متطلبات الصحة والسلامة والبيئة) ومتى يمنع استخدامها كبدائل (أدنى) للرسوم

---

= وذلك لتخوفهم من فقدان عائدات القيود الكمية. من التشوهات العديدة المصاحبة للـ (MFA) تشجيعها للمنتجين لتضمين نوعيات راقية من الملابس داخل القيود الكمية الفعالة وبالتالي تكون المعاناة أكبر بالنسبة للفقراء من مستهلكي الدول الغنية.

(٤) تم تعلم الدرس عندما دفعت شركات الصلب في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي باتجاه تبني قيود طوعية على الصادر (VER). فعلى الرغم من أن الدول المستوردة دخلت في مفاوضات حول هذه القيود إلا أنها كانت حذرة ألا يتطور الأمر على نحو "ترتيبات مجموعة المعادن".

الجمركية. وبالرغم من وجود اتفاق عام بوجوب وضع الـ NTBs على طاولة مفاوضات الـGATT إلا أن جولة طوكيو حققت القليل جدا في هذا المضمار. برزت أهمية تعجيل معالجة أمر الـ (NTBs) في الثمانينيات بسبب تفشي أدوات مثل القيود الطوعية على الصادر، والتي تتناقض مع روح الـ GATT إلا أنها لم تكن غير قانونية.

كانت جولة أورجواي (١٩٨٦-١٩٩٤م) هي آخر جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف للـ GATT. وقد كانت أكثر الجولات إثارة للجدل؛ لكونها واصلت عملية إدخال الموانع غير الجمركية في الـ GATT؛ ولكونها ضمت دولا أكثر من سابقاتها، وهذا جعل قانون الإجماع المستخدم في الـ GATT أكثر عبئا. لكن كما حدث في الجولات السابقة أخذت مجموعة صغيرة من الدول زمام المبادرة في المفاوضات، وهي الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وكندا. وتم اختتام المفاوضات في عام ١٩٩٤م بعد أن كادت تنفض عدت مرات.

تضمن آخر بند في جولة مفاوضات أورجواي اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO. تم خفض متوسط الرسوم الجمركية لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من ٦٪ إلى ٤٪ وللدول النامية من ١٥٪ إلى ١٢٪. وتم إدخال القطاعين الرئيسيين المعفيين تحت طائلة قوانين التجارة العادية؛ فبالنسبة للزراعة اقتضت الاتفاقية تجميد أو خفض دعم الصادر والأسعار وتحويل الموانع غير الجمركية إلى مكافيء جمركي (واتضح من هذه العملية مدى ارتفاع الجمرك المكافئ حيث وصل الحد الأعلى للجمرك للقمح في عام ٢٠٠٠م معدلات: ٨٢٪ في الاتحاد الأوروبي،٤٪ في الولايات المتحدة، ١٥٢٪ في اليابان؛ وبالنسبة للسكر وصلت المعدلات إلى: ١٥٢٪ للاتحاد الأوروبي، ٩١٪ للولايات المتحدة، ٥٨٪ لليابان؛ وبالنسبة للمنسوجات والملابس اتفق على الغاء العمل

باتفاقية مجموعة الألياف (MFA) بحلول أول يناير ٢٠٠٥م. فيما يخص الحمائية العرضية والموانع غير الجمركية الأخرى كان هناك تعهد بعدم استخدام الكبح الطوعي للصادر (VERs) لكن لم يكن هناك تقدما يذكر في مجال رسوم مكافحة الإغراق (AD). أخيرا، تطرقت المفاوضات إلى مواضيع لم تكن جزءا من التعهدات الفردية (بمعنى أن تنفيذها لم يكن إلزاميا) حيث تم تبني الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (General Agreement on Trade in Services, GATS) وكذلك تبنى لوائح الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات التجارية (Trade-related Investment Measures, TRIMs)[٥] وبحقوق الملكية الفكرية في المجالات التجارية (Trade-related Intellectual Property Rights, TRIPs)[٦]. وقد كانت هذه الأخيرة مثيرة للجدل؛ وذلك لوجود وكالة متخصصة في الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية للملكية الفكرية (World Intellectual Property Organization, WIPO) تهتم بهذه القضايا[٧]. وعلى الرغم من ضعف هذه الاتفاقيات الأخيرة إلا أنها

---

(٥) تمنع اتفاقية TRIMs الربط بين الموافقة على الاستثمارات الأجنبية وبين التقيد بالقوانين والنظم التي تحابي المنتجين المحليين. لم يتم تعريف المخالفات في الاتفاقية لكن تم توضيحها بقائمة من الممارسات غير المقبولة.

(٦) تحاول اتفاقية الـ (TRIPs) وضع حد أدنى للحماية التي تمنحها الحكومات للملكية الفكرية لأعضاء منظمة التجارة العالمية WTO تبعا لقواعد الشفافية وعدم التمييز مع هدف إضافي وهو أن حماية الملكية الفكرية ينبغي أن يساهم في الإبداع التقني وفي نقل التقنيات.

(٧) تميل الدول النامية إلى تفضيل الجمعية العامة للأمم المتحدة كمنبر؛ وذلك لأنه يتم فيها تبني مشاريع القوانين على أساس صوت واحد لكل دولة. لكن النظام المعمم للتفضيلات (Generalized System of Preferences, GSP)، والذي تم تمريره عبر نظام الأمم المتحدة قبل =

شكلت الخطوة الأولى لإرساء بعض القواعد مثل عدم التمييز (أو التعامل الوطني) في مجالات هذه الاتفاقيات.

شهد عهد الـGATT تحريرا كبيرا للتجارة ولقد تيسر ذلك بفضل إطار الـGATT. بنهاية التسعينيات صارت الرسوم الجمركية من الموانع اليسيرة للتجارة. تم خفض حالات الحواجزغير الجمركية، مثل القيود الكمية والكبح الطوعي للصادر وإجراءات التقييم الجمركي؛ وذلك نتيجة إما لإدخال هذه الحواجز في الاتفاقية الأصلية أو عبر الإيضاحات خلال الجولات المتعددة الأطراف، حتى في الحالات التي حلت فيها حواجز غير جمركية أخرى محلها بصورة جزئية. الأهم من ذلك هو أن الـGATT أفرزت حزمة من قوانين التجارة العالمية التي تم قبولها من قبل الدول التجارية الرئيسة ومن قبل أعداد متزايدة من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. لكن بالرغم من أن الـGATT فرضت التزامات على الأطراف الموقعة إلا أن إنفاذ هذه الالتزامات كان ضعيفا، وقد كان الاعتقاد السائد أنه بإمكان الدول الكبرى تجاهل هذه الالتزامات ما راق لها ذلك. ومما زاد من فرص حدوث مثل هذا التضارب في المصالح تضمين جولة أورجواي للبند الختامي المختص بالزراعة والمنسوجات والملبوسات، وهي قطاعات قد عرف عنها وجود القوى ذات المصالح المحلية في كل من الولايات

---

= قبوله كاستثناء لقاعدة عدم التمييز في الـ GATT في عام ١٩٧١م، لم يعط إلا القليل للدول النامية؛ وذلك نسبة لأن مخططات الـ GSP صممت من قبل الدول المستوردة. نظام الـ WTO /GATT القائم على طريقة الإجماع في اتخاذ القرارات ينحاز لصالح الوضع الماثل، لكن كل ما يتم تبنيه بعد أي جولة مفاوضات له صفة إلزام تعاقدي، ولايمكن تعديله أحاديا كما هو الحال بالنسبة للـGSP.

المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والدول الأخرى الغنية، ومن العناصر الرئيسة في منظمة التجارة العالمية WTO وجود آلية مطورة لفض النزاعات الغرض منها ضمان النفاذ للجميع فيما يتعلق بتطبيق القانون.

## منظمة التجارة العالمية
## World Trade Organizition, WTO

تركز العناوين الرئيسة للصحف على مواكب الاحتجاجات الجماهيرية ضد النظام التجاري العالمي والـ WTO كما حدث في مدينة سياتل عام ١٩٩٩م وبعدها في جنوا عام ٢٠٠١م وفي كانكون عام ٢٠٠٣م، كذلك يكون التركيز على التقدم البطيء في الجولة الحالية للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف أي جولة التنمية بالدوحة. لكن الحاصل أن الـ WTO كانت بمثابة القطب الذي التفت حوله الدول المختلفة. فحينما انضمت أوكرانيا عام ٢٠٠٨م كانت العضو رقم ١٥٢؛ فقط روسيا، وكازاخستان، وإيران، والعراق، وأفغانستان، والجزائر، وبعض الدول الصغرى الأخرى هي التي تخلفت عن ركب العضوية، ولكل هذه الدول فإن مفاوضات الانضمام جارية، وهذا يجعل من الـ WTO منظمة عالمية[٨]. إضافة لذلك، فعلى العكس من الـGATT فإن الدول الكبيرة ذات الدخل

(٨) يمكن الحصول على قائمة الأعضاء وعلى الوضع الحالي لمفاوضات الانضمام لكل الدول من موقع الـWTO:www.WTO.org.صارت دولة تُونقاً هي العضو رقم ١٥١عام ٢٠٠٧ م واختتمت أوكرانيا مفاوضات الانضمام عام ٢٠٠٨ م وما زالت ٢٩ دولة في مراحل مختلفة من مفاوضات الأنضمام. من الصعوبة الحصول على قائمة لدول ليست راغبة في الانضمام للـ(WTO)؛ وتعد تركمانستان أكبر الدول التي لم تتقدم للعضوية قبل ٢٠٠٨م.

المنخفض والمتوسط، مثل البرازيل، والصين، وجنوب إفريقيا تلعب دورا فاعلا في الجولة الحالية بدلا من التعامل مع الأمر كأنه لا يعنيها. سوف يتم تحليل الأسباب المؤدية إلى تغيير مواقف الدول الأكثر فقرا نحو التجارة الخارجية في الفصل السادس عشر، لكن أحد الأسئلة الذي يحتاج إلى معالجة هنا هو: لماذا تنظر الكثير جدا من الدول، ليس فقط الـ٢٤ دولة الأولى الموقعة على GATT، إلى عضوية الـ WTO كشيء مفيد؟

الفائدة الرئيسة لوجود الـ WTO هي أنها توفر مجموعة من الضوابط حول السياسات والممارسات التجارية المقبولة وغير المقبولة، والتي من شأنها تقليل المخاطر الناتجة من التجارة الدولية. المنافع العائدة من نظام تجاري دولي مبني على القوانين هي "منافع منظومة" كما هو الحال بالنسبة لأي حزمة مواصفات. بمعنى أنه كلما كثر عدد الدول المراعية لمنظومة قوانين عامة كانت الفرصة مواتية؛ لأن تكون هذه القوانين مفيدة. تزداد منافع المنظومة للنظام التجاري القائم على قوانين بازدياد عدد الدول الملتزمة بهذه القوانين، لكن مع كل دولة إضافية فإن المنافع المضافة تعود على الآخرين وليس على الدولة المنضمة حديثا نفسها. وبالطبع، إن كان هناك عضو جديد وهو بالأصل مستفيد من اتفاقية الدولة الأكثر تفضيلا (MFN) في أسواق الأعضاء الحاليين للـWTO ، فإن هذا العضو الجديد سيلحظ فرقا طفيفا (إن وجد)، بالرغم من أن الفوائد العائدة على النظام التجاري سوف تزداد باتساع رقعة شمول الـ WTO.

إن الفوائد المتوقعة من آلية الـ WTO لفض المنازعات وكذلك من مقعد على طاولة مفاوضات الـWTO لهي أكبر الأن مما كان عليه الحال في عهد الـ GATT (١٩٤٧-١٩٩٤م) عندما كانت الكفة مرجحة لصالح الدول التجارية الكبرى، وذلك فيما يخص كلا من: مجال تحرير التجارة (حيث ظلت الزراعة

والمنسوجات والملبوسات خارج النظام بصورة كبيرة) ووجود آلية فعالة لردع الدول التي تخرق قوانين الـــ GATT. دارت معظم الشكاوى منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٩٤ حول الدول الغنية، لكن أحد التطلعات المربوطة بالتحول إلى نظام الـــ WTO الأكثر تقنينا هو أن عملية حل المنازعات التجارية سوف تكون متاحة للجميع. ففي أول قضية عرضت أمام آلية الـ WTO لحل المنازعات، اشتكت فنزويلا من أن قانون الهواء النقي الأمريكي لعام ١٩٩٥ يميز ضد النفط المكرر من جهات أجنبية؛ كسبت فنزويلا القضية ووافقت الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ على تعديل القانون بحذف العبارات التمييزية فيه.

سيطرت كل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وكندا على جولات الـــ GATT للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، لكن من العلامات المميزة لجولة الدوحة المشاركة الأكبر حجما من الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل إما كأفراد أو على مستوى مجموعة العشرين. المثال الواضح جدا للوجود الأكبر لمصالح الدول النامية، وبالتالي الفوائد المتوقعة، هو القطن حيث كانت قضية البرازيل ضد الولايات المتحدة هي أول حادثة نزاع في الـــ WTO تحدث فيها دولة نامية بنجاح دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCED) فيما يخص برامج لدعم الزراعة. ويعد القطن سلعة رمزية إذ إن المخاوف التي أبدتها أربع من دول غرب إفريقيا المنتجة للقطن حول السياسات الزراعية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كان لها أثر محوري في تحويل "جولة الدوحة" إلى "بنود الدوحة للتنمية".

يمكن لمنظمة التجارة العالمية، WTO، أن تكون ***محور ارتكاز لإحداث إصلاحات صديقة للسوق***. حتى في مرحلة المفاوضات، فإن دولا مثل الصين

وروسيا وكازاخستان قامت بإصلاح نظمها الاقتصادية بإجازة قوانين متوائمة مع WTO في هذه الفترة. وبالنسبة للدول الصغيرة، فإن التزامات الـ WTO تمثل قاعدة سياسية مهمة أو منصة إطلاق للوصول لقاعدة أقوى (مثلا بالنسبة لدول البلطيق كان الانضمام لـ WTO خطوة ضرورية للانضمام للاتحاد الأوروبي). الانضمام لـ WTO مهم؛ لأنه خاضع لحكم القانون؛ ولأن الانفتاح هو المرحلة التالية لبرامج مرحلة الإصلاح الناجحة، لكن عضوية الـ WTO ليست كافية لوحدها كقاعدة ربط، وهناك الكثير من أعضاء الـ GATT أو الـ WTO ممن انجرف نحو أوضاع من اللا إصلاح[٩]. التأكيد على خاصية الربط للانضمام للـ WTO يمكن أن يكون سلاحاً ذا حدين إذا ما ألقى اللوم على WTO لصعوبة الإصلاحات المترتبة عليها، أو يمكن أن يلقي اللوم على الـ WTO بالارتباط، إذا لم يقدم الانضمام للـ WTO فوائد مباشرة ومرئية، بل على العكس تزامن مع فترة اضمحلال اقتصادي.

هناك تكاليف حقيقة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية WTO كثيرا ما يتجاهلها الاقتصاديون. وعلى أي حال، فمن المهم التمييز ما بين التكاليف الاسمية والتكاليف الحقيقية. فالتقليل من مدى سيادة الدولة في مجال وضع سياستها التجارية يعتبر هامشيا إذا نجحت قوانين المنظمة) WTO (في فرض أفضل الممارسات بالنسبة لكيان اقتصادي منفتح. كان ذلك درسا تعلمه على مر العقود

(٩) المصطلحات قد تكون مضللة هنا. فقاعدة ربط السياسات تركز على تقييد الدولة لتبقى على مسار الإصلاح الذي انتهجته، بينما كان الإسهام الرئيس لنظام الـ GATT/ WTO هو تسهيل الإصلاحات من خلال توفير إطار من الضمانات ذات المصداقية لنفاذ مستقر للأسواق الأجنبية الرئيسة.

الموقعون الأوائل لاتفاقية الـ GATT ويوضح قوة النظام حتى ولو بدى التطبيق الفعلي للقوانين ضعيفا. وبالرغم من أن أعضاء الـ GATT الحاليين يفرضون شروطا، على السقوف الجمركية للأعضاء الجدد، أكثر صرامة مما يطبقون هم أنفسهم، إلا أن فرض رسوم جمركية عالية ليس في مصلحة الكيانات الاقتصادية الصغيرة المنفتحة. إن التحول بعيدا عن الضرائب التجارية كمصدر دخل للحكومات لهو أمر مرغوب تحت كل الظروف التي يمكن تخيلها(١٠). وهكذا، فإن فقدان حكومات الدول النامية الملتزمة بقوانين الـ WTO لزمام المبادرة في مجال السياسة التجارية لهو أمر غير ذي بال(١١). التكاليف الحقيقة للانضمام للـ WTO هي المتطلبات المؤسسية للتفاوض ولتطبيق القوانين غير الملزمة، وبالنسبة للدول الصغيرة الفقيرة، فإن هذه التكاليف باهظة وتشكل ضغطا على مواردها البشرية

(١٠) في أسوأ حالات الدول الفقيرة جدا والتي تعتمد على الضرائب التجارية قد يكون هناك سبب لضرورة العون الأجنبي لتعويض فاقد الدخل الناتج من تخفيض الرسوم الجمركية.

(١١) يرى Dani Rodrik (2007) أن فقدان زمام المبادرة في مجال السياسة التجارية قد يكون مدمرا لمن يريد اتباع سياسات غير معتاده كما هو الحال بالنسبة للهند وكوريا الجنوبية. لكن الهند عضو في GATT/WTO منذ أمد بعيد، وكذلك فالسياسات التجارية لكوريا الجنوبية متوافقة بصورة عامة مع الـ GATT، لذا فمن غير الواضح مدى تهديد عضوية الـ WTO لمجال السياسة التجارية الخاصة بالدول إذا سلمنا أساسا بوجود مثل ذلك التهديد. إضافة لذلك، فإن أداء الاقتصاد الهندي في المدى البعيد كان مخيبا للآمال؛ وبينما اتبعت كوريا الجنوبية سياسات تدخلية أكثر من قريناتها من الاقتصادات الآسيوية المتطورة إلا أنها كانت الأقل نجاحا في مجموعة "عصبة الأربع"، حيث كانت مستويات الدخل فيها أقل هونج كونج، وسينغافورا أو تايوان، وكانت كذلك أكثر عرضة لعدم الاستقرار المالي في عام ١٩٩٧م.

الشحيحة. هناك تضارب في الآراء حول هذا الأمر؛ لأن بعض هذه القوانين ليست مناسبة للدول النامية (مثل الـ TRIPs والقوانين الصحية)[١٢].

تسببت الاحتجاجات في سياتل عام ١٩٩٩م في تأخير أول جولة للمفاوضات متعددة الأطراف بعد تأسيس الـ WTO وتم إطلاق هذه الجولة في قطر في نوفمبر ٢٠٠١م. تناولت *جولة الدوحة للتنمية* قضايا عالقة، تحديدا الزراعة والرسوم الجمركية العالية على المصنوعات في بعض الدول الكبيرة ذات الدخل المتوسط، لكنها عالجت أيضا ما سمي بقضايا "سينغافورة" (إذ تم طرحها في اجتماع وزاري في سينغافورة): المناقصات الحكومية، وتسهيل التجارة، والاستثمار، والسياسات التنافسية. العديد من هذه القضايا ليست من قضايا السياسة التجارية التقليدية؛ لأنها لا تتعلق بإجراءات حدودية. التركيز على الموانع التجارية خلف الحدود ينبع من بعض الدلائل مثل ما قام بتجميعه (٢٠٠٤) Anderson and Van Wincoop عن طبيعة التكاليف التجارية، والتي سيتم مناقشتها في الفصل السابع عشر. *"تسهيل التجارة" Trade Facilitation* هو المصطلح الذي يصف السياسات الخاصة بتخفيض هذه التكاليف التجارية.

---

(١٢) بينما هناك حجج جيدة لمنح شركات الأدوية حماية لبراءات الاختراع حتى يتم مكافأتها على تطوير عقاقير جديدة إلا أنه لا ينبغي حرمان مرضى الدول الفقيرة من الحصول على عقاقير تكاليف إنتاجها زهيدة لكن أسعارها مرتفعة من جراء الاحتكار الناتج من حماية براءة الاختراع. التحدي هنا هو تصميم حزم دعم، ربما بتمويل من العون الأجنبي، للمرضى في الدول الفقيرة وفي نفس الوقت سد الطريق أمام الوسطاء من تصدير العقاقير الرخيصة لأسواق الدول الغنية.